

## تحقيق

رغم الأجواء الإيجابية التي أوحته بها تصريحات «مفوضيّة اللاجئين» أخيراً حول عودة قرابة نصف مليون نازح سوري إلى مناطقهم الأساسية، غير أنّ التفاصيل التي يشتمل عليها ملف النزوح والتهجير السوري تؤكد أنّ هذه التصريحات أشبه بمحاولة لـ «بيع الأمل»

# تغريبة السوريين مستمرّة «مفوضيّة اللاجئين» تبيع الأمل

## صهيب عنجيني

«تشهد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتجاهًا ملحوظًا إلى العودة التلقائية إلى سوريا وداخلها في عام 2017». هذه هي الجملة التي تصدرت تصريحات المتحدث باسم «المفوضيّة السامية لشؤون اللاجئين» أندريه ماهسيتش، خلال مؤتمر صحافي عُقد في جنيف قبل أسبوع. التصريحات التي شغلت وسائل الإعلام منذ إطلاقها أوحث بوجود تحسّن (ولو طفيف) في قضية النازحين واللاجئين السوريين، فيما ذهبت بعض

القراءات المتفائلة حدّ عدها مقدّمة لانفراجة يوشك الملف أن يشهدها. لكنّ الغوص في تفاصيل «التغريبية السورية» والوقوف على أحدث الإحصاءات والأرقام (الصادرة بدورها عن منظمات أممية) سيكون كفيلاً بتبيان أن هذا التفاؤل يبدو أشبه بـ «بيع الأمل» وسط واقع قاتم. تقدّر وكالات الإغاثة أنّ أكثر من 440 ألف نازح داخلياً قد عادوا إلى مناطقهم في سوريا في الأشهر الستة الأولى من هذا العام. وفي المقابل «راقبت المفوضية عودة أكثر من 31 ألف لاجئ سوري من البلدان المجاورة حتى الآن خلال عام 2017».



## كثير من المؤشرات تجعل من أرقام المفوضية محكومة بهوامش خطأ



### من أين جاءت الأرقام؟

إذا كان التوصل إلى معرفة أعداد اللاجئين العائدين من دول أخرى أمراً يسيراً استناداً إلى بيانات توفرها حكومات تلك الدول، فإنّ الأمر يبدو معقداً في ما يتعلّق بأعداد النازحين الذين عادوا من مناطق سوريّة إلى مناطق سكنهم الأساسيّة. سكوت كريغ، الناطق الرسمي باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يقول لـ «الأخبار» إنّ «كلاً من المفوضية الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة قد توصلتا إلى عدد النازحين السوريين العائدين إلى ديارهم بالاعتماد على الأعداد التي أخصتها مجموعة من المنظمات الإنسانية ومنظمات الإغاثة». يؤكّد كريغ أنّ «البيانات تأتي من مجموعة واسعة من المصادر، وتجمع وتقاطع وفق الأساليب المستخدمة في حالات النزوح الجماعي المشابهة». ويوضح أنّ هذه البيانات «تجمع عبر أساليب ومصادر مختلفة بما في ذلك رصد المعابر الحدودية، رصد عمليات التسجيل وإلغاء التسجيل للنازحين داخل سوريا وفي دول الجوار، وعبر التواصل

مع المجتمعات المحلية، وبيانات السلطات المحلية، والتسجيل في المدارس والمراكز المجتمعية وغيرها من منصات تقديم الخدمات المحلية، وأساليب أخرى عديدة». بدوره، يوضح فراس الخطيب، مسؤول الإعلام في مكتب مفوضية اللاجئين في دمشق أنّ الأرقام المذكورة قد جمعت بعد «مقاطعة بيانات من منظومة الأمم المتحدة، ومجموعة من الشركاء العاملين على الأرض (19 شريكاً للمفوضية) واستبيانات وزيارات موظفين للعائدين إلى البيوت». يقول الخطيب لـ «الأخبار» إنّ «لا يستطيع الكشف بدقة عن آليات الوصول إلى العدد الإجمالي»، ويضيف «طبعاً الحكومة السورية هي أحد المصادر عبر وزاراتها المختلفة». الأرقام وفقاً للمصدر نفسه «لا يمكن أن تكون دقيقة بشكل تام، لكنها مؤشر على وجود حركة في هذا الاتجاه للعودة، خاصة داخلياً مع تحسّن الأوضاع الأمنيّة». كما يحرص الخطيب على تأكيد أنّ «سلوك العائدين طوعي، والمفوضيّة لا تحثهم أو تضغط عليهم من أجل العودة».

### هوامش خطأ؟

تنوّاف كثير من المؤشرات التي تجعل من الأرقام التي أوردتها المفوضية حول أعداد العائدين إلى بيوتهم (من النازحين داخلياً) محكومة بهوامش خطأ واسعة على أقل تقدير، لا سيما أنّ تلك الأرقام جاءت مجملة ولم يتم توضيحها تبعاً للمدن المذكورة بوصفها وجهات للعائدين. ومن بين العوامل التي تؤثر في هذه

الأرقام يأتي سلوك النازحين أنفسهم. وعلى سبيل المثال، فإنّ شرائح واسعة من النازحين الذين سجلوا أسماءهم كعائدين إلى مناطق سكنهم الأساسية في حمص لم يعودوا فعلياً، لكنهم عمدوا إلى إلغاء أسمائهم من قوائم المعونات في مناطق نزوحهم، وتسجيلها في قوائم الجمعيات العاملة في مناطق سكنهم الأصليّة لأنّ هذه الأخيرة تقدّم معونات أكبر. وتتقاطع معلومات تقديمها مصادر عدة عاملة في مجال الإغاثة في حمص لـ «الأخبار» حول تحوّل هذا السلوك إلى ظاهرة متنامية، حيث «تستمر بعض العائلات النازحة إلى المناطق والأرياف القريبة في سكن مناطق النزوح، ويذهب واحد أو أكثر من أفراد العائلة إلى حمص

## «فسد»: تجنيد الزاميين للنازحين واحتجازاً!

يشير تقرير «أوتشا» إلى قيام «قوات سوريا الديمقراطية» بتجنيد الشبان بين سن 18 و30 تجنيداً إلزامياً في صفوفها. يقول التقرير إن «حرية التنقل داخل مخيمات النازحين داخلياً في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية تشكل مصدر قلق رئيسياً في مجال الحماية». ويوضح أنّ «النازحين يواصلون الإبلاغ بأن وثائقهم لا تعاد أحياناً من إدارة المخيم بعد إكمال عملية الفرز».

ووفقاً للتقرير نفسه، فقد لوحظ انخفاض كبير في نسبة النازحين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عاماً، الأمر الذي يرجع إلى «خوف الكثيرين من التجنيد الإجباري والاحتجاز العسكري القسري عند نقاط التفتيش». وخلال الفترة المشمولة بالتقرير «وردت أنباء عن حملة تجنيد كبيرة أطلقتها الإدارة الذاتية الكردية في المناطق التي تسيطر عليها في شمال شرق سوريا، ويشمل ذلك النازحين داخلياً بصرف النظر عن المنشأ والعرق».

ويرد أيضاً أنّ «نحو 1700 شخص يقبضون حالياً في مخيم المبروكة (ريف الحسكة الغربي) يحملون بطاقات هويتهم وبطاقاتهم العائلية، فيما تم احتجاز هواتفهم النقالة ولم يُسمح لهم بمغادرة المخيم منذ 1 حزيران».

## مقالة

# بيع أم استعمار الجزر: قصة نابليون وولاية لوزيانا

## كريم ملك \*

ينهي السفير علاء الحديدي مقالته في جريدة «الشروق» بتاريخ 6/19 عن عملية بيع روسيا لأرض ألاسكا في 1860 بكلمات تحمل معاني مخفية. فيقول السفير وهو يكاد يصرخ للسلطة التنفيذية في مصر انتبهوا بخصوص تنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير: «حكم التاريخ في النهاية واضح حول من حقق المكسب الأكبر ومن صاحب

الخسارة الأكبر». يسرد السفير في مقالته نقاطاً مهمة عدة عن كيف قام قيصر روسيا ببيع جزء من أرضه لأميركا لأنه كان مديوناً لجهات خارجية في إشارة ثانية خافتة لحال مصر الرئيس عبد الفتاح السيسي الآن. لعل لعاقل أن يتعظ. لكنه وسط كل هذه الإيماءات الذكية، في رأيي المتواضع، يختزل مقارنة أخرى أجدر للموقف المصري الحالي، وهي عملية بيع فرنسا ولاية لوزيانا للولايات المتحدة. فيقول

السفير: «وذلك أكثر من صفقات أخرى عقدتها الولايات المتحدة، مثل شراء إقليم لوزيانا من فرنسا في عام 1803، والتي كانت تعادل في مساحتها وما تم دفعه فيها ما يوازي ضعف ما تم مع ألاسكا أو حتى أكثر».

لكن هل يعلم السفير أن أخوي نابليون حاولوا أن يثنياه عن بيع لوزيانا؟ وأن لوسيان وجوزيف ذهباً لأخيهما الحاكم نابليون وترجيهاه أن يعدل عن عملية البيع، حتى تدمر

لوسيان لأخيه قائلاً: «لو لم تكن أخي لكنك عدوي!» في تعبير واضح لما كان في ذلك الزمن عما قد نعتبره اليوم «أزمة حكم داخلية» أو ما قد يسميه البعض «صراعاً على مراكز القوة».

وهل يعلم السفير أن إقليم لوزيانا لم يكن ملك فرنسا في الأصل، بل حصلت عليه بموجب معاهدة سرية من إسبانيا في عام 1800، وبعدها حصل نابليون على الولاية سرعان ما شرع ببيعها؟ ففي حالة نابليون

آنذاك، كانت أزمة الحكم في خسارة نابليون الكثير من الأراضي في أميركا الشمالية أثناء الحروب النابليونية مع بريطانيا، فبعد حصوله على لوزيانا من إسبانيا، بعدما دفع ثمناً عسيراً وخسر الكثير من قواته، كان العقل يقول إنه لن يتنازل عن هذه الأرض وإن وصل الأمر لتهديد عرشه، لكنه ضرب بعرض الحائط المنطق وفعل عكس ما توقعه الجميع. هذا ما يفعله السيسي الآن. بعدما حاربت مصر حروباً طويلة مع الكيان الصهيوني الذي سعى إلى احتلال سيناء وجزيرتي تيران وصنافير أثناء حرب 1967 وحرب الاستنزاف لكي يتركهما الآن. أبرمت معاهدة شراء لوزيانا بثمن باهظ. أحد بنود المعاهدة نص على